مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (٢٣) – العدد الثاني – إبريل ٢٠٢٢

دراسة أثر استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال على قرارات المراجع الخارجي

A Study on the Impact of Using the Business Risk Audit Approach On the Decisions of the External Auditor

إعداد

الباحثة/ هبة الله محمد محمد محمد عمر

مرشح للدكتوراه

المدرس المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة . جامعة بورسعيد . قسم المحاسبة

إشراف

أ.د/ نبيل فهمي سلامة

أستاذ المراجعة

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

د/ سحر عبد الستار النقيب

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

٢٠٢٢

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص:

في ظل بيئة الأعمال الحديثة التي تتصف بظروف عدم التأكد، وعدم قدرة المراجع على إكتشاف التحريفات الجوهرية المحتملة في القوائم المالية، الأمر الذي يجعل الحكم المهنى للمراجع مُصاحباً للعديد من المخاطر متمثلة في إعطاء رأى فني مُضلل بشأن القوائم المالية محل المراجعة. ويُعد الحكم المهني للمراجع أحد العناصر الهامة في عملية المراجعة، ويُشير إلى العمليات الذهنية التي يقوم بها المراجع لتشغيل ما تم استيعابه وإدراكه من معلومات، بالإضافة إلى الخبرة المتراكمه في ذهنه، والتى تساعده على إجراء المقارنات المنطقية بين البدائل المتاحة، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة، وتُعد الأحكام المهنية الصائبة والرشيدة في المراجعة ضرورية لتقليل مخاطر المراجعة والإرتقاء بجودة وكفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

ويٌعد منهج مراجعة مخاطر الأعمال منهج حديث يحمل تغييراً جوهرياً في آلية المراجعة وظهر نظراً للإدراك المُتزايد لأهمية مخاطر الأعمال كمسبب لمخاطر المراجعة، ويستمد هذا المنهج أهميته بشكل كبير من مساعدة المراجع في تحديد وتحليل كافة المخاطر الاستراتيجية ومخاطر العمليات والتى يُمكن أن تعيق تحقيق أهداف الشركة، ثم تحديد وسائل الرقابة اللازمة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، مستخدماً في ذلك مؤشرات الأداء المالية وغير المالية، وهذا بدوره يُمكنه من تقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية بشكل أكثر دقة وكفاءة.

الكلمات المفتاحية: منهج المراجعة ، مخاطر الأعمال، قرارات المراجع الخارجي

Abstract

In light of the modern business environment that is characterized by conditions of uncertainty, and the auditor's inability to detect potential material misstatements in the financial statements, which makes the auditor's professional judgment accompanying many risks represented in giving a misleading technical opinion regarding the financial statements under audit. The auditor's professional judgment is one of the important elements in the review process, and it refers to the mental processes that the auditor performs to operate the information that has been assimilated and realized, in addition to the experience accumulated in his mind, which helps him to make logical comparisons between the available alternatives, and to obtain sufficient and appropriate evidence, Sound and rational professional judgment in auditing is necessary to reduce audit risks and improve the quality, efficiency and effectiveness of the audit process.

The business risk Audit approach is a modern approach that carries a fundamental change in the review mechanism and has emerged due to the growing awareness of the importance of business risks as a cause of audit risk. Determining the necessary control means to reduce the negative effects resulting from these risks, using financial and non-financial performance indicators, and this in turn enables him to assess the effectiveness of the internal control structure more accurately and efficiently.

Key words: Business Risk, Audit Approach, Decisions of the External Auditor

أولاً: مشكلة البحث:

يُمثل ظهور منهج مراجعة مخاطر الأعمال ابتكاراً مهماً في منهجيات المراجعة، حيث أنه يُركز على مجموعة واسعة من مخاطر الشركات وذلك من أجل الحصول على فهم أكثر شمولية للعميل بطريقة منظمة، ويُعتبر هذا المنهج مثير للجدل في مهنة المراجعة، فمن ناحية يري البعض أنه مرحلة طبيعية في تطوير مناهج المراجعة، وبرر مؤيديه تبنى هذا المنهج لعدة أسباب، أهمها زيادة جودة عملية المراجعة وفعاليتها وكفاءتها، وإضافة قيمة للعملاء، والاستجابة للتطورات التكنولوجية الكبيرة، وحماية المراجعين من الدعاوي القضائية، ويري البعض الآخر بأنه انحراف غير سليم والتحول من ممارسات المراجعة التقليدية إلى دور استشاري متكامل، والتي من شأنها الشك في استقلالية المراجع، وبالتالي يمكن القول أنه يسمح لمكاتب المراجعة عدم الاقتصار على خدمات المراجعة التقليدية، وتوسيع نطاق ما تقدمه من خدمات مهنية لتشمل نطاق واسع من الخدمات الاستشارية والمالية والادراية والاقتصادية، وهذا الجدل العلمي يفتح المجال للباحثة لدراسة أثر استخدام هذا المنهج على قرارات المراجع الخارجي.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآثار الايجابية والسلبية لمنهج مراجعة مخاطر الأعمال ومتطلبات تطبيقه، بالإضافة إلى مناقشة إنعكاسات استخدامه على قرارات المراجع الخارجي.

ثالثاً: حدود البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تتمثل حدوده في:

- لن يتناول البحث تطوير منهج مراجعة مخاطر الأعمال، وإنما يقتصر البحث على تقييمه والتعرف على أثر استخدامه على قرارات المراجع الخارجي.

رابعاً: خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وحدوده، تتمثل خطته في:

- أولاً: الآثار الايجابية والسلبية لمنهج مراجعة مخاطر الأعمال ومتطلبات تطبيقه.
- ثانياً:انعكاسات استخدام المنهج القائم على قرارات المراجع الخارجي.

أولاً: الآثار الايجابية والسلبية لمنهج مراجعة مخاطر الأعمال ومتطلبات تطبيقه:

يأخذ منهج مراجعة مخاطر الاعمال في اعتباره مخاطر الأعمال الخاصة ببيئة الشركة سواء كانت مخاطر داخلية أو خارجية، مالية أو غير مالية، ومدي تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية وقدرتها على البقاء والاستمرار، وهذا يعني اهتمام هذا المنهج بالجانب الذي أغفل عنه نموذج مخاطر المراجعة، وبالتالي يؤثر ظهوره تأثير ايجابي على مهنة المراجعة، على ذلك ستتناول الباحثة الاثار الإيجابية والسلبية للمنهج الحديث ومتطلباته:

لقد لخصت دراسة (أشرف، ٢٠١٩) الآثار الإيجابية الناتجة من إتباع المنهج القائم في عدة نقاط، تتمثل في الآتى:

- ✓ تُوفر المعرفة بطبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها أساسيات جيدة للإجراءات التحليلية والتى تبين مدي إحتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية، وهذا من شأنه زيادة فاعلية مراجعة القوائم المالية.
- ✓ إن زيادة التركيز على مرحلة تخطيط عملية المراجعة، وفحص بعض العمليات الرئيسية المرتبطة بالمعاملات الروتينية، يدل على تقليل الإختبارات الأساسية في نهاية السنة المالية، وبالتالي زيادة كفاءة عملية مراجعة القوائم المالية.
- ✓ التعرف على مدى قيام شركة العميل محل المراجعة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وتأثير نظام الحوكمة على قدرة الشركة على الأداء بشكل مباشر.
- ✓ أخذه في الإعتبار واهتمامه بمخاطر جديدة أغفل عنها المنهج التقليدي مثل المخاطر الاقتصادية التي تؤثر على أصحاب القروض ومخاطر الإئتمان ومخاطر فقدان العملاء، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بتطوير المنتجات الجديدة ومخاطر إدارة الموارد البشرية.
- ✓ إتجاه المراجعين إلى تسجيل تقييمهم للمخاطر الإستراتيجية، وكذلك الإهتمام بمخاطر العمليات ومؤشرات الأداء الأساسية كمصدر أولى من مصادر أدلة الإثبات، فمعرفة المراجع بالإجراءات والطرق التي يستخدمها العميل لمواجهه المخاطر يساعد على تحديد المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة المرتبطة بالقوائم المالية.
- ✓ تخفيض إجمالي الوقت المستغرق في أداء عملية المراجعة في مشاركة وتبادل المعلومات بين أعضاء فريق المراجعة، كما أن تحسين الإتصال بين بعضهم البعض وبين العميل من شأنه تسهيل فهم وتوصيل عملية تقييم المخاطر بين الأعضاء.

- ✓ اختلاف هيكل تكوين فريق المراجعة بصورة جذرية مقارنة بالمنهج التقليدي، حيث أصبح المراجعين الخبراء والمتخصصين يمثلون نسبة كبيرة من فريق عمل المراجعة، كما زاد دور المتخصصين في فحص وتقييم العمليات الأساسية خاصة في مجال معالجة المعلومات وإدارة مخاطرها.
- ✓ يسمح هذا المنهج لفريق عمل المراجعة بوضع نموذجاً كاملاً للشركة وبيئتها التنافسية لإفادتها في تحليل المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية للعميل، وإدراج هذا النموذج ضمن الأوراق المرفقة بتقرير المراجعة، كما يتم تفسيره وتوضيحه للإدارة العليا والمديرين تفصيلياً لمساعدتهم على التحقق من المخاطر المرتبطة لما يزاولونه من أعمال وأنشطة.

على الرغم من الأثار الايجابية التي يقدمها المنهج القائم الا أنه تعرض لبعض السلبيات، تتمثل في الآتي:

١) مشكلة الوكالة بين فريقي المراجعة: قد ينشأ عن تطبيق منهج مراجعة مخاطر الأعمال عند تنفيذ عملية المراجعة وجود فريقين ضمن مكاتب المراجعة، الفريق الأول/ الموظفين غير المحاسبين والمراجعين المصممين لعمليات المراجعة، الفريق الثاني/ المراجعين القائمين بأعمال المراجعة التقليدية، وقد يحدث تعارض بين هذين الفريقين، وللتغلب عليها يجب على مكاتب المراجعة تكوين فرق تضم أفراداً من كل من المراجعين وأفراداً من ذوي الخبرات، بحيث تتم عملية المراجعة وفقا لخبرات الفريقين، للوصول إلى رأي مهني موحد فيما يتعلق بعملية المراجعة. (زكي محمد مبارك،٢٠١٣)

٢) شكل من أشكال تقديم الخدمات الاستشارية: بالرغم من تبني هذا المنهج منذ منتصف التسعينات الا أنه لم يمنع من حدوث أزمة أنرون وآرثر أندرسون التي كان لها تأثير سلبي على جودة خدمات مهنة المراجعة، وفقد ثقة عملائها فيها، ولذلك يعد هذا المنهج مجرد محاولة من المراجعين لتحسين صورتهم أمام عملائهم، وأيضا مجرد أسلوب لتقديم الخدمات الاستشارية، وبالتالي زيادة مجهود المراجعة المبذول، وهذا من شأنه كسب تكلفة إضافية لعملية المراجعة.

٣) عدم منطقية منهجية مراجعة مخاطر الأعمال من قبل المراجعين: هذا المنهج قائم على منهج تقييم المخاطر من أعلى إلى أسفل حيث أن المراجع يبدأ بعملية جمع المعلومات عن المخاطر الاستراتيجية الخاصة ببيئة العمل الداخلية والخارجية ومن ثم تحديد مدي تأثير تلك المخاطر على عدم تحقيق الشركة لأهدافها، وبالتالي تحديد إمكانية تأثير هذه المخاطر على وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، بالاضافة لذلك تحديد المخاطر المهمة غير

المسيطر عليها وتركيز اجراءات المراجعة عليها، (سامح محمد لطفي،٢٠١٥) وقد يكون هذا غير منطقي من وجهة نظر المراجعين، وبالتالي تعرض المراجعين لمخاطر المراجعة من خلال اصدار تقرير نظيف على قوائم مالية مضللة. وهنا يرى أحد الباحثين أن مخاطر الأعمال تزيد من مخاطر المراجعة، بمعني أن أى شيء لديه القدرة على عدم تحقيق الشركة لأهدافها ينظر اليه أيضاً على أنه مصدر لزيادة مخاطر المراجعة. Knechel R., (2007).

٤) عدم إضافة هذا المنهج شيئاً للمراجعين: يرى أحد الباحثين أن اجراءات عمليات المراجعة المستخدمة طبقاً لمنهج المراجعة التقليدي أفضل من تلك المستخدمة طبقاً لمنهج مراجعة مخاطر الأعمال، حيث تسبب هذا الأخير في إغفال المراجعيين للمعلومات، وعدم قيامهم بكافة الأعمال المطلوبه لإكتشاف التحريفات الجوهرية، (Houston, R., 1999) وتؤكد دراسة اخري أن عملية اكتشاف المخاطر كان يتم القيام بها، لذلك الانتقال إلى المنهج الحديث لم يغير أى شيء بالنسبة للمراجعين. (ImadKutum, et.al, 2015).

٥) ارتفاع تكاليف عملية المراجعة: حيث أن عملية حصول المراجع على المعرفة المتعلقة بنشاط العميل أصبحت تأخذ جزءاً كبيراً من وقته، مما يستدعي ضرورة رفع الأتعاب، وهذا يعني أن تطبيق المنهج الحديث يُؤثر فى أتعاب وتكلفة المراجعة الخارجية (Abdullatif M et.al, 2010).

أما بالنسبة لمتطلبات تطبيق منهج مراجعة مخاطر الأعمال فيُعد استخدامه تغييراً جوهرياً في طريقة التفكير بخصوص عملية المراجعة فهو منهج قائم على تقييم المخاطر كعملية مستمرة في ضوء مسبباتها وتحت اعتبار أنها تنشأ بالدرجة الأولي داخل شركة العميل، وتحسين رؤية المراجعين للبيئة التي تنتمي لها شركة العميل ولمصادر مخاطر الأعمال في إطار فهم كافة جوانب أعمال شركة العميل سواء المالية والفنية والادارية وتقييم المخاطر المحيطة بها (الحالية والمستقبلية) سواء كانت مالية أو غير مالية، وهذا لم يكن محل اهتمام المراجع في ظل المنهج التقليدي (Kutum, I ,2010). أى أنه في ظل المنهج الحديث يجب على المراجع توسيع نطاق المخاطر محل التقييم بأن يشمل تقييم المراجع لمخاطر الأعمال التقرير عن وجود أو غياب مخاطر الأعمال الهامة بالشركة والتصرفات المتخذه من قبل الشركة تجاهها . بهدف الوصول للمخاطر الهامة والمؤثرة.

وأيضاً يحمل استخدام المنهج الحديث تغييراً ديناميكياً يسمح بموائمة عملية المراجعة لظروف المستقبل . حيث يتطلب استخدامه تعديل فكر المراجع بخصوص كيفية مراجعة شركة العميل، وهذا التعديل قائم على ضرورة تغيير الطريقة التقليدية التي يقوم بها المراجعين بما يضمن الاستجابة لمتغيرات بيئة الأعمال الحديثة . الأمر الذي يعني إمكانية ادراك بعض هذه التغيرات في ظل ظروف منشآت الأعمال الحالية، وإدراك البعض الآخر منها في ظل ظروف المستقبل القصير والطويل (Kutum, I ,2010)، ومن المتوقع أن تعمل هذه التغييرات على مواجهة الضعف المحتمل لآلية المراجعة وما يتبعه من انخفاض قيمة المراجعة من خلال تجنب إصدار المراجع لأحكام وقرارات من شأنها التأثير السلبي على القيمة (هشام فاروق،٢٠١٩).

وأيضاً يحمل المنهج الحديث تغييراً في استراتيجية المراجعة لتتبني منهج المراجعة من أعلى إلى أسفل، استراتيجية المراجعة في المنهج التقليدي مراجعة قبلية (تاريخية) قائمة على منهج المراجعة من أسفل إلى أعلى، كما يقتصر التأكد (التحقق) في ظله على أنشطة الشركة الواقعة (الماضية)، أما استراتيجية المراجعة في المنهج الحديث قائمة على منهج المراجعة من أعلى إلى أسفل، ليناسب مدخل القيمة وما فرضه من تغييرات لطبيعة واتساع دور المراجعة المعاصرة، فهذا المنهج يهتم بالتقييم الأعلى لأحداث مستقبلية ولهدف تحسين الرقابة ومنع وقوع أخطاء أو عمليات لا تضيف قيمة للشركة، ولهذا يتطلب استخدامه أن يتكون فريق المراجعة من أعضاء ذو معرفة ومهارة مختلفة ومتميزة، وضرورة تمتع المراجع المسئول عن عملية المراجعة بالقدر المناسب من هذه المعارف والمهارات، حتى يتمكن فريق المراجعه من تطبيق هذا المنهج (Kuenkaikaew, S. et.al, 2013).

كما يلزم استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال الأخذ في الاعتبار التوجه الاستراتيجي لمنشآت الأعمال بما يفرضه من تأثير جوهري على رؤية ودور المراجعة، حيث اتسع دور المراجعة ليشمل دوراً استراتيجياً . أى يشمل تقييم استراتيجية وأنشطة الشركة والتقييم الشامل للمخاطر وإدارة الأداء والجودة والحوكمة وغيرها . بهدف تحقيق وتحسين القيمة المحققة للشركة وبالتبعية القيمة المحققة لأصحاب الحقوق والمصالح بها، حيث أصبحت المراجعة مرتبطة بأهداف شركة عميل المراجعة، مما يتطلب ذلك ضرورة فهم أهداف الشركة، بما يضمن إتفاق أهداف المراجعة معها، لضمان نجاح عملية المراجعة، وبما يحقق كفاءة وفعالية استغلال الموارد المتاحة للمراجعة. (هشام فاروق،٢٠١٩). كما يتطلب المنهج ضرورة توفر معرفة لدي المراجع طبيعة الجهة الخاضعة للمراجعة (شركة العميل) وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية لها، وكذلك

فهم العمليات الأساسية والمساندة، والبيئة التي تعمل بها، وزيادة التركيز على مخاطر الأعمال (ISA 315).

وتساعد هذه المعرفة المراجع على اكتساب فهماً لاستراتيجيات الإدارة وعمليات الأعمال، وزيادة الاعتماد على اختبارات الرقابة الداخلية، وتقليل الاختبارات الموضوعية، كما يستخدم المراجع هذه المعرفة لفهم نقاط القوة والضعف فى الرقابة الداخلية بشكل أفضل، بهدف تقليل مخاطر الأعمال وهذا من شأنه تعزيز فعالية وكفاءة المراجعة، كما تساعده على تحديد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها شركة العميل، وتُعد عملية تحديد المخاطر أحد التحديدات التي تواجه منهج مراجعة مخاطر الأعمال، باعتبارها وقائع محتملة الحدوث في المستقبل، وقد يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي، وبالتالي لا يستطيع المراجع الاعتماد عليها كأدلة إثبات في عملية المراجعة الا من خلال القيام بمجموعة من الاجراءات التي يمكن أن تقلل من حدوث هذه المخاطر، وعلى ذلك يتطلب تنفيذ هذا المنهج تحديد الرقابة على المخاطر وتقييمها واختبارها، فوجود رقابة داخلية فعالة على المخاطر يُمكن اعتبار أن المخاطر منخفضة إلى مستوى مقبول (زكي محمد مبارك،٢٠١٣) (Curtis E and Turley S. 2007).

كما يتطلب المنهج تنوع مصادر الحصول على أدلة الإثبات من عملية المراجعة، حيث تبدأ عملية تقييم مخاطر الاعمال المرتبطة ببيئة العميل من خلال قيام المراجع ببعض الإجراءات مثل: مناقشة الادارة والعاملين بالشركة – الإجراءات التحليلية – الملاحظة – المشاهدة – الاستعلام – المصادقات – تقارير المحللين في مجال الصناعة التي يعمل بها العميل،(ISA,500) وذلك بهدف فهم وادراك أعمال الشركة والبيئة التي تنتمي اليها، وبالتالي تحديد مخاطر الأعمال وتقييم التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وبالتالي قدرة المراجع على ابداء رأيه عن مدي قدرة العميل على الاستمرار، على ذلك فإن هذا المنهج يهدف إلى ربط العلاقة بين مخاطر الأعمال وأرصدة وحسابات القوائم المالية من خلال تأثير هذه المخاطر عليها واستخلاص أدلة الاثبات من هذه العلاقة، ثم قيام المراجع بعد ذلك بتقييم أدلة الاثبات التي حصل عليها من اجراءات تقييم المخاطر والاختبارات الرقابية بهدف إبداء الرأى الفني الملائم في القوائم المالية (زكي محمد مبارك،٢٠١٣) (ياسر محمد السيد عبد العزيز،٢٠١٥)

ثانياً: أنعكاسات استخدام المنهج القائم على قرارات المراجع:

أثر مرحلة التحليل الاستراتيجي على قرارات المراجع:

أشارت دراسة (فراس،٢٠١٦) إلى أن فهم المراجع لطبيعة أعمال شركة العميل محل المراجعة، واستراتيجيتها وأهدافها من شأنه تحسين قدرته على تقدير المخاطر الملازمة، واستخدام نموذج SWOT دلل على أنه للشركة فرص جيده في السوق، وتستطيع السيطرة على مناطق الضعف ومعالجتها بحكمه، وهذا من شأنه تقليل المخاطر المرتبطة بكل من: نمو نشاط العميل، مستوي المنافسة لدي العميل، قدرة الشركة على الاستجابة للتغيرات في متطلبات واحتياجات العملاء، وأيضا سيولة الشركة، وكذلك التدفق النقدي التشغيلي في الشركة، ومرونة العمليات فيها، كما زاد من تخفيضه لمستوي المخاطر بقيام الإدارة بما يلزم تجاه ما يواجهها من مخاطر، وإدارتها بالشكل المطلوب، مما يحد من خطورتها، وهذا يعني أن قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي من شأنه تقليل درجة المخاطر المقدرة من قبل المراجع.

واقترحت دراسة (الشيماء،٢٠١٩) بعض الأدوات التي تساعد المراجع في تحديد مدى قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، وتمثلت أدوات التحليل الاستراتيجي في عدة أدوات، منها مثل تحليل سلسلة القيمة وبطاقة الأداء المتوازن، وSTEEP (تحليل العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية والسياسية)، نموذج SWOT (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديات). وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات التحليل الاستراتيجي تُوفر للمراجع معلومات غير المالية، والتي بدورها يستطيع المراجع الوصول إلى قرار صائب بشأن قدرة الشركة على البقاء والاستمرار من عدمه.

وأوضحت دراسة (عبد الله، ٢٠٠٩) أن التحليل الاستراتيجي يعطي صورة واضحة عن أدوات الرقابة التي أقامتها الإدارة لضمان سلامة تنفيذ مراحل تشغيل الشركة، ومدي قدرة هذه الأدوات على الحد من المخاطر، كما يعمل على تفهم العلاقات المحتملة بين استراتيجية الشركة والاختيار بين السياسات المحاسبية وعمل التقديرات المختلفة والإفصاح في القوائم المالية، وحيث أن قياس القيمة العادلة في المحاسبة يرتبط بكفاءة استراتيجية الشركة والتي تحقق منافع للأصول، ومن ثم يؤدي تحليل المراجع لإستراتيجية الشركة إلى تحسين كفاءته في الحكم على سلامة قياس عناصر القوائم المالية.

كما أشارت دراسة (أشرف، ٢٠١٦) إلى أن الفهم العميق للأهداف الإستراتيجية لشركة العميل يُزيد من فعالية المراجعة، حيث يقوم منهج مراجعة مخاطر الأعمال بتصفية المخاطر التى تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها (مخاطر الأعمال) والتي من شأنها التأثير على القوائم المالية للشركة، وهذا بدوره يُؤدي إلى تحديد التحريفات الجوهرية بتلك القوائم، ومن ثم إرتفاع مستوي التقييم للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وفي هذه الحالة يقوم المراجع بتخفيض مستوي مخاطر الإكتشاف، ووفقاً لذلك يتم التقليل من إجراءات المراجع وجمع الأدلة، والعكس صحيح.

وأوضحت دراسة (سماح أحمد محمد عبد الخالق، ٢٠١١) أن هناك أثر للتحليل الاستراتيجي على أحكام وقرارات المراجع، حيث أن قيام المراجع بالتقييم الدقيق والشامل لمخاطر الأعمال من شأنه التأثير إيجابياً على أحكام وقرارات المراجع المرتبطة بمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية المتمثلة في المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، وتقييم تلك المخاطر مع مخاطر أعمال العميل، له تأثير على تقييم المراجع لمخاطر عدم الإكتشاف، مما يؤثر علي تخطيط عملية المراجعة، وبالتالي يمكن للمراجع الوصول بمخاطر المراجعة الكلية إلى مستوي مقبول، وذلك من خلال اختبارات العمليات وأرصدة الحسابات والاختبارات التحليلية.

وبناءا لما سبق تري الباحثة أن قيام المراجع بالتحليل الاستراتيجي للشركة، يُمكنه من تحسين قدرته على تحديد وتقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، كما أن تقييم مخاطر المراجعة مع الأخذ في الإعتبار تحليل وفهم استراتيجية العميل يُقلل الجهد المبذول من قبل المراجع عند تحديد المخاطر، وكذلك المعرفة التي يحصل عليها المراجع (من التحليل الاستراتيجي) عن أعمال العميل تُعد أدلة إثبات يعتمد عليها في إبداء رأيه، وتُعد أدلة الإثبات التى تأخذ في اعتبارها أعمال العميل، أدلة كافية وملائمة، ومن ثم ابداء الرأى الملائم في مدي صدق وعدالة القوائم المالية، وتقليل تعرض المراجع إلى المساءلة القانونية، وأيضاً للتحليل الاستراتيجي (من خلال المعلومات غير المالية التي يُوفرها للمراجع) تأثير إيجابي على قرار المراجع بخصوص قدرة الشركة على البقاء والإستمرار في المستقبل.

وهذا التحليل الاستراتيجي يُساعد المراجع في الوصول إلى فهم الشركة والبيئة التي تعمل فيها، وكذلك الرقابة الداخلية بالشركة، وهذا الفهم ضروري لأداء عملية مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، كما أن هذا الفهم يُمكن المراجع من القيام بتخطيط عملية المراجعة وإبداء الرأى الفني المحايد فيما يتعلق بتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والتعامل مع هذه المخاطر أثناء عملية المراجعة من خلال الاستفسار

من الإدارة والملاحظة والتفتيش، الأمر الذي يُؤدي إلى تحسين كفاءة المراجع في اصدار رأيه عن سلامة قياس عناصر القوائم المالية وبالتالي التغلب على المشاكل المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة.

أثر مرحلة تحليل عمليات الأعمال على قرارات المراجع:

يقوم المراجع بجمع وتحليل ودمج معلومات مستقلة وموثوق فيها . من خلال تطبيق الإجراءات التحليلية وفقاً لمنهج مراجعة مخاطر الأعمال والمعرفة التي حصل عليها . وبالتالي يصبح لديه معرفة الخبراء، ويكون مصدر هذه المعرفة من خارج مجالات المحاسبة والتمويل، مما يجعلها أكثر استقلالية وثقة من المصادر الموجودة في وظيفة المحاسبة التقليدية التى كانت موضوعا لاستفسارات المراجعة، وبالتالي من خلال هذه المعرفة يتمكن المراجع من الوصول إلى استنتاجات صحيحة وقابلة للدفاع عن مدي ملاءمة تأكيدات القوائم المالية.

تري الباحثة أن قيام المراجع . بتوثيق الأهداف والأنشطة الرئيسية للعمليات في شركة العميل، وتحديد مخاطر الأعمال المصاحبة لها، وتصنيف عملياتها إلى روتينية وغير روتينية وتقديرات محاسبية، وكذلك التحقق من وجود نظام رقابي إداري فعال على العمليات يمنع حدوث الأخطاء، وتحديد مخاطر الأعمال الملازمة والمؤثرة على القوائم المالية بشكل جوهري ومدي الاستجابه لمواجهتها، وأيضاً تقييم آليات مواجهة المخاطر المتبقية التى لم يتم السيطرة عليها والتحكم فيها والمؤثرة على تأكيدات القوائم المالية، وكذلك تحديد مخاطر العمليات الجوهرية التى تحد من تحقيق أهداف العميل . من شأنه إعطاء معلومات هامة عن جميع جوانب عمليات شركة العميل تُفيد في التأكيد على صحة أو عدم صحة الحسابات المعبر عنها في القوائم المالية، ومن ثم تحسين قدرة المراجع على تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

كما تضيف الباحثة أن من خلال التحديد والتقدير الدقيق لمستوي خطري الملازمة والرقابة، يستطيع المراجع تحديد مستوي مخاطر الإكتشاف، حيث أن المنهج يُمكنه من تحديد المناطق والمجالات التى يرتفع فيها التحريفات الجوهرية، وبالتالى يستطيع المراجع التحكم في هذه المخاطر من خلال زيادة إجراءات المراجعة وتجميع أدلة الإثبات الكافية والملائمة التى للتحقق من وجود أو عدم وجود تحريفات جوهرية, وهذا بدوره يُمكنه من الوصول بمستوي مخاطر الإكتشاف إلى أقل مستوي ممكن.

كما ترى الباحثة ان منهج مخاطر الاعمال يمكن المراجع من تقييم اداء العميل ووضعه المالى من نقاط ضعف وقوة، وكذلك تحديد العمليات الفرعية لجميع عمليات الاعمال الرئيسية لفهم أهدافها ومدخلاتها وأنشطتها بما يمكنه من تحديد مخاطر عمليات الاعمال، وايضا يمكنه من تقييم الملائمة بين الانشطة والعمليات الفرعية والعمليات الرئيسية وبين استراتيجة الاعمال للوقوف على مدى تماشى الانشطة الداخلية والعمليات مع استراتيجة الاعمال، وهذا بدوره يُمكن المراجع من تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية بدرجة عالية من الدقة.

كما إن تقييم أداء العميل بدقة والوقوف على نقاط الضعف والوقوة وتقييم بيئته، سيساعد المراجع على الوقوف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية فى شركة العميل، حيث أن بيئة الرقابة القوية تسمح للمراجع بالثقة في المعلومات المقدمة من الشركة، والأدلة المرتبطة بها، مما يقلل من حجم إجراءات المراجعه، وهذا سيجعله القيام بعملية المراجعة بسهوله ودقة، أما بيئة الرقابة الضعيفة، تتطلب من المراجع أن يزود من شكه المهنى والحصول على أدلة إثبات أكثر وأقوي ومرتبطة بمخاطر الأعمال.

وأخيراً تري الباحثة أن المراجع الذي يتبع منهج مراجعه مخاطر الأعمال يحصل على أدلة حول مدي قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية في المستقبل، وكذلك أدلة حول ما إذا كانت الشركة تحافظ على مستوى جودة العملية المطلوب للحفاظ على الطلب على المنتج، وبالتالي صحة هامش الربح المبلغ عنه، وهذا بدوره يُمكن المراجع من إبداء رأى فني ملائم حول مدى قدرة الشركة على البقاء والإستمرار في المستقبل.

أثر مرحلتى تقييم المخاطر وقياس الأداء على قرارات المراجع:

توصلت دراسة (علي الصياد، ٢٠١٦) إلى وجود علاقة بين وجود مخاطر الأعمال المرتبطة بقياس القيمة العادلة وبين التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة. كما وضعت الدراسة إطار يُوضح الإجراءات التي يتعين على المراجع القيام بها عند تقييم المخاطر التى تتعرض لها البنود المقاسة بالقيمة العادلة، باستخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

١. تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية: أى قيام المراجع بتقييم درجة عدم التأكد المتعلقة بالتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، ويحدد إذا كانت هذه التقديرات تحتوي على درجة عدم تأكد عالية تُؤدي إلى مخاطر هامة، على سبيل المثال التقديرات المحاسبية التي تعتمد على الحكم الشخصي مثل التدفقات النقدية التي ستحدث في المستقبل وتعتمد على أحدث غير مؤكدة، ويُشير عدم التأكد هذا إلى الشك حول قدرة الشركة على البقاء والاستمرار في المستقبل.
٢. تقييم إدارة الشركة لمخاطر التحريفات الجوهرية: أى قيام المراجع بتقييم مدي إستجابة إدارة الشركة لمخاطر التحريفات الجوهرية للتقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، وذلك من خلال تحديد ما إذا قامت الإدارة بتطبيق متطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به المرتبط بالتقديرات المحاسبية بالشكل الملائم أم لا، وأيضاً بيان إلى أى مدي تأخذ الإدارة في الحسبان الظروف أو التغييرات الحادثة في البيئة والمؤثرة على الشركة، وكذلك تحديد مدى ملائمة الطرق المستخدمة في إعداد التقديرات المحاسبية وتطبيقها بإنتظام، وأخيراً تقييم مدي معقولية الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة .

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تقدير المراجع لمخاطر التحريفات الجوهرية ودقة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة. وبالتالي يُمكن القول بأن مرحلة تقييم المخاطر من شأنها مساعدة المراجع في مراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، وذلك من خلال تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية وتقييم مدي استجابة إدارة الشركة لمواجهه هذه المخاطر.

وتقترح الباحثة دمج مرحلتى تقييم المخاطر وقياس الأداء، وذلك من خلال الإستعانه ببطاقة الأداء المتوازن مع المعرفة التى تم الحصول عليها من مراحل منهج مراجعة مخاطر الأعمال، وذلك بهدف توفير للمراجع أدلة إثبات عن مدي التحكم في مخاطر الأعمال التى تواجه الشركة، والتى من شأنها التأثير على مخاطر التحريفات الجوهرية.

بطاقة الأداء المتوازن: عبارة عن أداة تُساعد على ترجمة وتحويل رؤية وإستراتيجية الشركة إلى مجموعة متكاملة من مقاييس الأداء، ووفقاً لهذه الأداة يتم وضع مقاييس لكل بُعد من أبعادها، وتتمثل في أبعاد مالية وغير مالية، ويُوفر البعد المالي معلومات عن نتائج الأحداث السابقة، وتم حدوثها بالفعل، أى معلومات عن الأداء المالي للشركة، أما الأبعاد غير المالية المتمثلة في (بعد العملاء، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو) توفر معلومات عن الأداء المستقبلي للشركة، ويُمكن القول أن هذه المقاييس تعمل على تقييم أداء الشركة (من خلال

مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المستهدفة) وفق إطار متكامل من الأبعاد المالية وغير المالية، وبشكل يُقدم صورة واضحة وشاملة عن أداء الشركة.

البعد المالي: يُعد البعد الأول في بطاقة الأداء المتوازن ولا يمكن الاستغناء عنه أو تبديله، حيث يظل ثابتاً في البطاقة في حالة إضافة أو تقليل أو تبديل باقي الأبعاد، ويعمل على قياس الأداء المالي للشركة وكذلك الأهداف المالية الموضوعه مسبقاً وذلك في الآجل القصير، ومن ثم إظهار نتائج القرارات التي تم إتخاذها بالفعل، أى قياس مدي مساهمة الأهداف قصيرة الأجل في تنفيذ الإستراتيجية وفي التحسين المستمر لأهداف الشركة ونشاطها من وجهة النظر المالية، وبالتالي يُمكن القول بأن البعد المالي يُوفر صورة واضحة عن مدي نجاح الشركة في تنفيذ إستراتيجيتها، ويتم تقييم الأداء المالي من خلال مقارنة نتائج الأداء المالية للشركة بالشركات المنافسة لها، أو من خلال القياسات التاريخية للشركة نفسها.

على سبيل المثال، مقياس الأداء المالي التقليدي (معدل العائد على الأصول) عبارة عن نسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، فإذا كانت النسبة مرتفعة دل ذلك على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية بالشركة والعكس صحيح. أما مقياس الأداء المالي الحديث (القيمة الإقتصادية المضافة) عبارة عن صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة ناقص الفوائد المدفوعة لرأس المال، ويوفر هذا المقياس معلومات عن الأرباح الحقيقية للشركة، وهذا يدل على أن استخدام المؤشرات المالية من قبل المراجع يوفر له معلومات عن ربحية الشركة.

وأوضحت دراسة (أشرف، ٢٠١٩) أنه يجب على المراجع الحصول على فهم لدرجة التحفظ في اختبار السياسات المحاسبية التي تتخذها الإدارة، كما يجب عليه إجراء تحليل واسع لمعدلات الأداء المالي للعميل، وأن يأخذ في إعتباره جودة الأرباح للعميل والتي توحي بالإستقرار في قوائم الدخل المستقبلية والقدرة على تغطية الأصول الثابتة وإسترداد تكلفتها، وأن شركة العميل تُحافظ على رأسمالها الحقيقي، وكل هذه العوامل تُظهر مخاطر أعمال أقل للعميل وتُمكن المراجع من قبول مستوي مرتفع لمخاطر الإكتشاف عند تخطيطه، على عكس مؤشرات إنخفاض جودة الأرباح فهي من شأنها تقدير مخاطر أعمال مرتفعة للعميل، وينبغي على المراجع القيام بإجراءات مراجعة إضافية تختص بالمخاطر المحققة للمستوي المناسب أو اقتراح تغيير القوائم المالية التي تم إعدادها من قبل الإدارة.

حيث أنه قد تنشأ مخاطر الأعمال نتيجة الأهداف المالية أو الاستراتيجيات غير المناسبة أو التنفيذ غير السليم لإستراتيجيات الشركة، وهذه المخاطر من شأنها زيادة في قابلية تعرض القوائم المالية لمخاطر التحريفات الجوهرية، وبالتالي يمكن القول أن مقاييس الأداء المالية تُوفر دليلا على أن مخاطر الأعمال المرتبطة بالبعد المالي (عدم تحقيق الشركة لأهدافها المالية) تم التحكم فيها بشكل فعال أم لا.

الأبعاد غير المالية، وتتمثل في الآتى:

بعد العملاء: يُعد هذا البعد جوهر الأبعاد غير المالية في بطاقة الأداء المتوازن، فهو يهتم بالأساليب والطرق التي من شأنها إضافة قيمة للعملاء، وما هي القيمة التي ترضيهم، حيث تُلقي الشركات إهتماماً كبيراً بمتطلبات وإحتياجات العملاء لما لها من تأثير إيجابي في نجاحها وبقاءها واستمرار نشاطها في ظل بيئة الأعمال الحديثة شديدة المنافشة، ويتحقق ذلك من خلال تقديمها منتجات (بجودة عالية وأسعار مقبولة) بالشكل الذي يرضي العملاء ويكسب ولاءهم، وبالتالي نمو وزيادة حصة الشركة في السوق، ومن مؤشرات الأداء المرتبطه بهذا البعد، ما يلي:

رضا العميل: تقيس قدرة الشركة على تلبية منتجات مرضية للعملاء، من خلال نسبة شكاوى العملاء، نسبة الزيادة في العملاء، معدل النمو في المبيعات.

جذب عملاء جدد: تقاس قدرة الشركة على جذب عملاء جدد، من خلال حجم الإيرادات أو المبيعات من العملاء الجددين، أو عدد العملاء الجدد.

الإحتفاظ بالعملاء الحاليين: تقاس قدرة الشركة على الإحتفاظ بالعملاء الحاليين، من خلال نسبة النمو في المنتجات للعملاء الحاليين.

الحصة السوقية: تُقاس من خلال عدد الوحدات المباعة أو إيراد المبيعات.

ربحية العملاء: اكتساب عملاء مربحين.

يمكن أن توفر مقاييس الأداء المرتبطة ببعد العملاء دليلاً على أن مخاطر الأعمال المرتبطة بالعملاء تم التحكم فيها والسيطرة عليها بشكل فعال، على سبيل المثال، يوفر مقياس رضا العميل دليلاً على أن مخاطر الأعمال المرتبطة برضا العميل المتمثلة في (عدم رضا العميل عن المنتجات المقدمة) يتم التحكم فيها بشكل فعال أم لا، فإذا لم تتمكن الشركة من اجتذاب عملاء جدد، كما أنها فقدت عملاءها الحاليين، دل ذلك على عدم رضا العاملين عن المنتجات

التي توفرها الشركة، وبالتالي يُمكن القول بأن المؤشر غير المالي المرتبط ببعد العملاء يُوفر للمراجع دليلاً على مدى الاستجابة لمخاطر الأعمال المرتبطة ببعد العملاء والتى ينشأ عنها مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

بعد العمليات الداخلية: يُقصد به جميع الأنشطة والإجراءات التشغيلية والعمليات الداخلية المهمة التى تتميز وتنفرد بها الشركة عن غيرها من الشركات والتي من خلالها يتم تحقيق حاجات ورغبات العملاء المتوقعه منها بكفاءة وفاعلية، حيث يُساعد هذا البعد البعدين السابقين (المالي والعملاء) في تحقيق أهدافهم من خلال تحديد الأولويات الاستراتيجية لعمليات الشركة بهدف تقديم الخدمات المتوقعة للعملاء، وبالتالي تحقيق الأهداف المالية للشركة، بالإضافة إلى الاختراعات والإبتكارات لتحقيق رضا العملاء الحاليين والجدد. أى أنها مقاييس تعكس حسن استغلال الموارد المتاحة، مثل مقاييس الجودة، مقاييس كفاءة عملية التصنيع، مقاييس زمن دورة التصنيع، مقاييس الإنتاجية.

كما أوضحت دراسة (أشرف، ٢٠١٦) أن بالنسبة لقياس الأداء غير المالي، ينبغي على المراجع جمع قدر كبير من المعلومات عن مقاييس الأداء غير المالية عن العمليات المحددة، ويتم تجميع هذه المقاييس من كل عمليات الأعمال الأساسية للأخذ في الإعتبار العلاقة بينهم على مستوي شركة العميل ككل، حتي يتمكن المراجع من الحصول على نظرة متعمقة حول العلاقة بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية لضمان عدالة القوائم المالية والإفصاحات ذات الصلة. ويجب على المراجع النظر في المواراد المتوفرة للعميل وما إذا كانت جوهرية لتحقيق أداء العمليات المطلوب، ثم القيام بتفسير مدي إتساق أداء العمليات مع الموارد المخصصة، ثم البحث في كيفية أن المنتجات المتوفرة من خلال العميل لها حصة في السوق، ثم المقارنة النهائية هى الربط بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية للتأكد من مدي الإتساق بينهم.

يستخدم المراجع المعرفة التى حصل عليها من تحليل عمليات الأعمال الرئيسية والفرعية لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وقياسها، وبمجرد تحليل جميع عمليات الأعمال الرئيسية بهذه الطريقة، يتم دمج المخاطر المتبقية لكل عملية، جنبًا إلى جنب مع مؤشرات الأداء الرئيسية ومعرفة الأعمال الأخرى ذات الصلة، من خلال تأكيدات القوائم المالية لتطوير رؤية متكاملة عن صحة كل تأكيد.

بناء لما سبق تري الباحثة أنه يمكن أن توفر مقاييس الأداء المرتبطة ببعد العمليات دليلاً على أن مخاطر الأعمال التي يتم تناولها من خلال عمليات تجارية محددة يتم التحكم فيها والسيطرة عليها بشكل فعال، ويمكن استخدامها كاختبارات جوهرية للحصول على أدلة إثبات حول تأكيدات معينة على مستوى رصيد الحساب أو فئة المعاملات. على سبيل المثال، يوفر مقياس كفاءة عملية التصنيع دليلاً على أن مخاطر الأعمال المرتبطة بكفاءة عملية التصنيع المتمثلة في (الهدر وإعادة العمل والوحدات المعيبه) يتم التحكم فيها بشكل فعال أم لا، فإذا كانت نسبة الوحدات المعيبة إلى الوحدات المنتجة في فترة زمنية محددة منخفضة، دل ذلك على أداء العملية بشكل أفضل، والعكس صحيح، وبالتالي يُمكن القول بأن المؤشر غير المالي المرتبط ببعد العمليات يُوفر للمراجع دليلاً على أن مخاطر الأعمال المرتبطة بالعمليات تم التحكم فيها بشكل مناسب أم لا، وعلى ذلك يستخدم المراجع هذا الدليل في إبداء رأيه حول مدي صدق وصحة القوائم المالية.

بعد التعلم والنمو: يُعتبر الشرط الأساسي لإستمرار وبقاء الشركة في الآجل الطويل هو التجديد، وذلك من خلال توجيه الأفراد نحو التطوير والتحسين المستمر للمنتجات والأداء التشغيلي والإداري. ويتعين على الشركات القيام بعمليات الإبتكار والتطوير في جوانب متعددة، تتمثل في:

العمليات الداخلية/ تطوير استخدام المعدات والآلات، تطوير قدرات مهارات العاملين بالشركة، تحسين تكنولوجيا ونظم المعلومات.

العملاء/ ابتكار طرق جديدة لخدمة ورضا العملاء، تطوير المنتجات الحالية، ابتكار منتجات جديدة لمواكبة البيئة التنافسية المعاصرة.

المالي/ البحث عن أسواق جديدة وعملاء جدد.

إن تدريب وتنمية مهارات وقدرات العاملين في الشركة نحو التطوير والتحسين المستمر من شأنه رضا العملاء وبالتالي التأثير إيجابياً على الوضع المالي للشركة، وهذا بدوره يُقلل مخاطر الأعمال التى تتعرض لها الشركة، حيث تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل أو الإخفاق في إدراك الحاجة للتغيير أو التجديد، على سبيل المثال: تطوير منتجات جديدة قد تُواجه الفشل، عدم وجود سوق غير كاف لدعم المنتج، وهذه المخاطر لها تأثير على مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية.

النتائج والتوصيات:

توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١) أن قيام المراجع بالتحليل الإستراتيجي لإستراتيجية وأهداف شركة العميل، يُمكنه من الحصول على معلومات ملائمة حول نقاط الضعف والقوة في أعمال العميل، بالإضافه إلى ذلك إعطاءه تصوراً عاماً عن البيئة التي يعمل فيها العميل، ومدي قدرته على الاستمرار، ومعرفة مدي الإتساق بين الأعمال المؤداه وبين أهداف واستراتيجيات الشركة، وهذا بدوره يُمكنه من تحديد إطار لمستوى التحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

٢) يساعد تحليل عمليات الأعمال المراجع في اكتشاف التحريفات الجوهرية في عمليات الشركة الرئيسية والتي من شأنها التأثير السلبي على أعمال الشركة وعلى قدرتها ع البقاء والاستمرار في المستقبل، وبالتالي يحدد المراجع إجراءات المراجعة المطلوبة، وهذا من شأنه زيادة كفاءة وجودة عملية المراجعة. أما مرحلتى تقييم المخاطر وقياس الأعمال فهما يرتبطان بإجراء مقارنة بين الافكار والتوقعات التى تكونت لدي المراجع من المرحلتين السابقتين (التحليل الاستراتيجي وتحليل عمليات الأعمال) وبين البيانات الواردة في القوائم المالية والعمليات التشغيلية. كما يتضح للباحثة أن بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربعة المستندة على مؤشرات الأداء المالية وغير المالية غير المتحيزة بتأكيدات القوائم المالية، والتي تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، تُقدم أدلة لدعم رأي المراجع الخارجي.

٣) استخدام المراجع لبطاقة الأداء المتوزان في تقييم مدى استجابة الإدارة لمخاطر الأعمال التى من شأنها التأثير على مخاطر التحريفات الجوهرية مع الاستفادة من المعرفة والمعلومات المتوفرة لديه من اتباع منهج مراجعة مخاطر الاعمال، يُمكنه من اتخاذ قرارات صائبة ورشيده بخصوص مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

٤)بالرغم من دور منهج مراجعة مخاطر الأعمال في التقليل من المشاكل التى تُواجه المراجع الخارجي، إلا أنه لا يواكب بيئة التحول الرقمي، حيث يعتمد على الأدوات والأساليب التقليدية في تقييم المخاطر وجمع أدلة المراجعة من خلال الاجراءات التحليلية، وهذه الأدوات تهمل إمكانيات وقدرات تحليلات البيانات الضخمة.

وتوصي الباحثة بضرورة تطويره منهج مراجعة مخاطر الأعمال حتى يُواكب بيئة التحول الرقمي.

أولاً: المراجع العربية:

أ- الدوريات:

١) د/ أشرف أحمد محمد أمين، أثر تطبيق مدخل مراجعة الأنظمة الإستراتيجية على جودة عملية المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، جامعة بنها، كلية التجارة، مجلد ٣٦، ع٤، ٢٠١٦.

٢) د/عبد الله عبد السلام أحمد، تطوير قياس مخاطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة – كلية التجارة، المجلد ٣٣، العدد الأول، ٢٠٠٩.

٣) د/زكي محمد مبارك، "أثر مدخل مخاطر نشاط العميل علي تقرير المراجع الخرجي، دراسة ميدانية"، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ١٧ ملحق، ٢٠١٣.

٤) د/علي محمد علي الصياد، "إطار مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة بإستخدام مدخل المراجعة على أساس الخطر"، **مجلة المحاسبة والمراجعة ــ AUJAA**

٥) د/هشام فاروق الإبياري، "قيمة المراجعة – رؤية تحليلية معاصرة ومستقبلية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا – كلية التجارة – قسم المحاسبة، العدد ١، ٢٠١٩.

٦) د/ياسر محمد السيد عبد العزيز سمره، "نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الأعمال وزيادة المسئولية الإجتماعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق – كلية التجارة، المجلد ٣٧، ع٢، ٢٠١٥.

٧) الشيماء عبد الغني يوسف منسي، " أثر التحليل الاستراتيجي على تقييم مدي استمرارية منشأة العميل"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بورسعيد ، كلية التجارة، العدد ١، ٢٠١٩.

ب- الرسائل العلمية:

١) سماح أحمد محمد عبد الخالق، **استخدام مدخل التحليل الإستراتيجي لتطوير قياس خطر الأعمال بهدف زيادة كفاءة المراجعة الخارجية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة (بحث غير منشور)، كلية التجارة – جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٢) فراس محمد فارس شحادة، **استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال لتطوير نموذج تقدير مخاطر المراجعة (دراسة تطبيقية)**، رسالة دكتوراه في المحاسبة (بحث غير منشور)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦

ثانياً: المراجع الآجنبية:

A. Periodicals:

1) Kuenkaikaew, S. & M. A. Vasarhelyi, The Predictive Audit Framework, **The International Journal of Digital Accounting Research**, Vol.13, 2013.
2) Curtis E and Turley S., "The business risk audit – A longitudinal case study of an audit- engagement", Accounting, **Organization and Society**, Vol.32, No. (4-5), 2007.
3) Knechel R., 'The Business Risk Audit: Origins, Obstacles and Opportunities, **Accounting, Organizations and Society**, vol. 32, 2007.
4) ImadKutum, et.al, The application of business risk audit methodology within non-Big-4 firms, **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 13 No. 2, 2015.
5) Abdullatif M. & Al-khadash H, "Putting Audit Approaches in Context: The Case of Business Risk Audit in Jordan", **International Journal of Auditing**, Int. J. Audit. 14, 2010.

B. Others:

1) ISA 500, Audit Evidence
2) ISA 315, Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment.
3) Kutum, I, **The Application of Business Risk Audit Methodology within Non- Big 4 Firms**, Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in Accountancy, Division of Accounting & Finance, Stirling Management School, University of Stirling, 2010.